

الى السيد رئيس الحكومة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال سياسة العامة لرئيس الحكومة

مشروع قانون المالية لسنة 2023 بين الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والبرنامج الحكومي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛
تضمن برنامجكم، الذي نالت على إثره حكومتكم ثقة البرلمان منذ سنة، عدداً من الالتزامات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وأعلنتم، غير ما مرة، على استنادكم إلى وثيقة النموذج التنموي كمرجع لعملكم. غير أن المواطنين والمواطنات، إلى حدود اليوم، لا يلمسون وقع ذلك على حياتهم، إذ عجزت حكومتكم، التي تصرون على وصفها بأنها حكومة كفاءات، عن ابتكار الحلول الناجعة لوضعية استثنائية تُقَرُّ بصعوباتها الموضوعية، بالموازاة مع اقتناعنا بأن لحظات الأزمات هي أنسب توقيت لإجراء الإصلاحات الأساسية.
وإذ نتفهم السياق الوطني الذي تم فيه إعداد أول قانون مالية في عهد حكومتكم، فإننا نعتبر القانون المالي لسنة 2023 بمثابة المحك الحقيقي والفعلي الذي سيُختبر خلاله صدق وعودكم، ومدى قدرتكم على تجاوز منطق التبرير الذي لازم ردود فعلكم بعد كل كبوة. ونتطلع إلى مروركم إلى مرحلة الفعل والمبادرة، من خلال قرارات متناسقة للتصدي لغلاء الأسعار، وتحسين القدرة الشرائية للمغاربة، وتجاوز صعوبات المقولة، والشروع في مباشرة الإصلاحات الأساسية المنتظرة، وتبني رزمة إجراءات ملموسة تكفل عبور الأزمة الحالية والتأثير الإيجابي في المعيش اليومي للمواطنين والمواطنات.
وعليه، نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، حول الملامح العامة لثاني قانون مالية تطرحه حكومتكم للنقاش البرلماني، وحول طبيعة الإصلاحات ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي ستتضمنها طيأته، بما شكل يساهم في تمتين النسيج الاقتصادي الوطني، وتحقيق الأمن الغذائي والصحي والطاقي، ودعم المقولة الوطنية؟ كما نسألكم حول التدابير التي تقترحونها من أجل حماية ودعم القدرة الشرائية ورفع المعاناة الاجتماعية عن المغاربة، وإنقاذ الطبقة المتوسطة، ودعم الفئات المستضعفة؟
وتفضلوا، السيد رئيس الحكومة، بقبول فائق التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

الامضاء

رشيد حموني